الطوزي : القصر فوق الأحزاب.. ولكن له أفضليات

تيلكيل عربي- العدد 15 - من 9 غشت إلى 6 شتنبر 2019

تيلكيل عربي

مدير النشر : المختار عماري

ar.telquel.ma/

كل ما ينبغي أن تعرفه عن "قانون التعليم"

ماذا بعد المصادقة على "قانون التعليم"؟

انتهى المسلسل التشريعي الخاص بالمصادقة على مشروع القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين، بمصادقة مجلس المستشارين، مساء الخميس فاتح غشت 2019، على المشروع، الذي أثار جدلا واسعا، وصوت عليه من صوت، بمن فيهم برلمانيو أول حزب في المعارضة من حيث العدد (حزب الأصالة والمعاصرة)، وعارض من عارض، وامتنع من امتنع، حتى داخل الحزب الذي يقود الحكومة (حزب العدالة والتنمية)، ولكن في النهاية رُفعت الأقلام وجفت الصحف.

لم يبق إلا أن يصدر الأمر بنشر القانون الإطار في الجريدة الرسمية، ليصبح "ملزما" للجميع، في انتظار النصوص التطبيقية له، فهل سينتهي "مشكل" التعليم حينئذ وندخل "إصلاحه" من بابه الواسع؟

إنه سؤال كبير مفتوح على آفاق بعيدة مرتبطة، أساسا، بمن سيسهر على استصدار النصوص المتبقية ومن سيعمل على تنزيلها، في حكومة ما بعد الدخول المقبل (بعد "إغناء وتجديد" حكومة سعد الدين العثماني) وربما الحكومات التي ستأتي من بعدها من جهة، وتعبئة من سيطبقها في الإدارة التربوية وأسرة التعليم من جهة ثانية، وهما أمران حاسمان في تطبيق القانون الإطار هذا...

السؤال مفتوح حول من سيسهر حكوميا على استصدار النصوص المتبقية ومن سيعمل على تنزيلها، من جهة، وتعبئة من سيطبقها في الإدارة التربوية وأسرة التعليم من جهة ثانية.

وفي انتظار كل ذلك، لم تبق إلا أسابيع معدودة على الدخول المدرسي والجامعي 2019-2020، والمأمول ألا تربك الوزارة المعنية آباء وأمهات وأولياء التلاميذ والطلبة وأسرة التعليم والتكوين بـ"تغييرات" متسرعة... ■

ملحوظة : سيحتجب هذا العدد الأسبوعي حتى بداية شهر شتنبر المقبل.

وزارة الفلاحة تتوقع 12 مليار درهم من بيع الأغنام في العيد..

هل تذهب كلها إلى جيوب "الكسابة"؟

قالت وزارة الفلاحة والصيد البحري إن الطلب على أضاحي العيد سيصل إلى حوالي 5,4 مليون رأس، حيث سيدر ذلك 12 مليار درهم، حسب تقديراتها.

المصطفى أزوكاح

قدرت الوزارة في بلاغ لها، يوم الأربعاء 7 غشت 2019، العرض من الأضاحي في العيد بـ8,4 مليون رأس منها 4,3 مليون رأس من ذكور الأغنام و2,8 مليون رأس من إناث الأغنام و 1,4 مليون رأس من الماعز.
ويتجلى أن العرض يفوق الطلب على أضاحي العيد، الذي تقدره الوزارة بحوالي ٥,٤ مليون رأس منها 5 مليون رأس من الأغنام و460 ألف رأس من الماعز.
وأكد الوزارة أن المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، من أجل تفادي المخاطر الصحية في العيد، قام بترقيم ما يناهز من 8 مليون رأس من الأغنام والماعز.
وشددت على أنه بتعاون مع وزارة الداخلية، تم إنشاء 30 سوقا مؤقتا في عدد من مدن المملكة لتعزيز هياكل التسويق للحيوانات المعدة للذبح.
وتؤكد الوزارة على أنه خلال الموسم الفلاحي 2018-2019، استفاد قطاع تربية الأغنام والماعز من عدة إجراءات وتدابير بفضل إنجاز برامج تنموية في إطار مخطط المغرب الأخضر، حيث تم تمويل عدة مشاريع همت كل جهات المملكة، وخاصة المناطق ذات المؤهلات الإنتاجية العالية، وتزويد السوق بأعلاف الماشية بكميات وافرة.

"الكساب" لا يستفيد كثيرا من إيرادات بيع الأغنام لوجوب وفائه بما بذمته تجاه تجار الأعلاف التي ارتفعت كلفتها.

وترى الوزارة أن عيد الأضحى يشكل فرصة لتحسين دخل الفلاحين ومربي الأغنام والماعز على الخصوص، لاسيما في مناطق انتشار الأغنام والماعز و الدوائر الرعوية.
وتتوقع الوزارة أن يبلغ رقم المعاملات 12 مليار درهم، حيث سيتم تحويل غالبيته إلى العالم القروي مما سيمكن الفلاحين من مواجهة مصاريف الأنشطة الفلاحية الأخرى خاصة مع بداية الموسم الفلاحي 2019-2020، وكذا تنشيط الحركة الاقتصادية بالعالم القروي.
غير أن عبد الرحمان المجدوبي، رئيس الجمعية المغربية لمربي الأغنام والماعز، في تصريح لـ"تيلكيل عربي"، يذهب إلى أنه لا يجب تصور أن الإيرادات المتأتية من بيع المواشي في العيد، تذهب كلها إلى العالم القروي، فهو يؤكد على أن جزءا كبيرا منها، يستفيد منه تجار الأعلاف، خاصة في ظل الصعوبات التي لاقاها المربون في العام الحالي، وهي الصعوبات المرتبطة بالتساقطات، التي تفضي في بعض الأحيان إلى تراجع حجم القطيع لدى المربين، الذين لا يستطيعون تحمل المصاريف المترتبة عن ذلك.
ويشير إلى أن المربي لا يستفيد كثيرا من إيرادات بيع الأغنام، حيث يجب عليه أن يفي بما في ذمته تجاه تجار الأعلاف التي ارتفعت كلفتها في العام الحالي، بسبب ضعف التساقطات المطرية، بما كان لذلك من آثار على الكلأ الطبيعي، ملاحظا في الوقت نفسه أن جزء كبير من إيرادات الأضاحي، يؤول للوسطاء والتجار، الذين يحققون هوامش أرباح تصل في أدنى تقدير إلى 25 في المائة. ■

بعد الجدل حول خيرية "تيط مليل"..

قانون مراكز الرعاية الاجتماعية قريبا في المجلس الحكومي

رغم نشره في الجريدة الرسمية في أبريل من العام الماضي، فإن القانون 15.65 المتعلق بتنظيم مؤسسات الرعاية الاجتماعية لم يدخل حيز التنفيذ بسبب عدم خروج نصوصه التنظيمية إلى حيز الوجود.

الشرقي الحرش

بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية.

أعادت الانتقادات التي وجهتها سميرة سيطايل، نائبة المدير العام ومديرة الأخبار بالقناة الثانية، إلى بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والتضامن، إلى الواجهة الأوضاع المزرية للمركب الاجتماعي "دار الخير" بتيط مليل. سيطايل قالت إن الوفيات التي تحدث بهذا المركب تقع مسؤولياتها على الوزيرة. " تيلكيل" كانت قد أجرت تحقيقا مفصلا عما يقع بمركب "دار الخير".

في هذا الصدد، كشف مصدر مقرب من وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية لـ"تيلكيل عربي" أن الوزارة أعدت مشاريع النصوص التنظيمية التي ستعرض في الدخول السياسي المقبل على المجلس الحكومي من أجل المصادقة عليها، مشيرا إلى أن مؤسسات الرعاية الاجتماعية مازالت خاضعة للقانون 14.05 الصادر سنة 2006. يذكر أن مؤسسات الرعاية الاجتماعية لم تخضع لأي قانون إلا سنة 2006، وذلك بأمر من الملك محمد السادس عقب زيارته لمؤسسة اجتماعية بعين الشق بالدار البيضاء، ووقوفه على الأوضاع المزرية التي يعيشها نزلاؤها.

وكانت وزارة الأسرة والتضامن قد أصدرت تقريرا سنة 2013 وقف على المشاكل والاختلالات التي تعتري تسيير وتدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية، حيث كشف أن أغلب العاملين في مؤسسات الرعاية الاجتماعية يشتغلون بدون عقود عمل، ولا يتقاضون حتى الحد الأدنى للأجور شهريا.

كما وقف التقرير على مفارقة صارخة بين أجور مستخدمي مراكز الرعاية الاجتماعية، حيث كشف أن أعلى أجر يصل إلى 22 ألف درهم في حين أن أدناه لا يتعدى 500 درهم، كما أشار إلى أن أغلب المستخدمين غير مصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ■

كل ما ينبغي أن تعرفه عن "قانون التعليم"

بعد المصادقة النهائية على مشروع القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين، بمجلس المستشارين بعد مجلس النواب، يعيد "تيلكيل عربي" تركيب أهم المحطات التي مر منها، وأبرز النقاشات التي واكبته.

الشرقي الحرش

صادق مجلس المستشارين في جلسة عمومية، مساء الخميس فاتح غشت 2019، على مشروع القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين. وحاز المشروع على موافقة 42 مستشارا برلمانيا ومعارضة 3 مستشارين برلمانيين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فيما امتنع عن التصويت 7 مستشارين برلمانيين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وبرلمانيان من فريق العدالة والتنمية. ورفضت الحكومة وأغلبيتها التجاوب مع التعديلات التي تقدمت بها مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وذلك بعد اتفاق مسبق بينهما على عدم قبول أي تعديل لتجنب إعادة المشروع إلى مجلس النواب في إطار قراءة ثانية، بعدما اختتم دورته.

وكان المشروع قد حظي بموافقة 241 نائبا ينتمون لفرق الأغلبية وحزب الأصالة والمعاصرة مقابل معارضة أربع نواب هما نائبا فدرالية اليسار عمر بلافريج ومصطفى الشناوي ونائبان من حزب العدالة والتنمية هما المقرئ أبو زيد الإدريسي ومحمد العثماني، فيما امتنع 21 نائبا من الفريق الاستقلالي عن التصويت.

من جهة أخرى، امتنع فريق العدالة والتنمية والفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية عن التصويت على المادتين 2 و31 من مشروع القانون التي تفتح الباب لتدريس المواد العلمية والتقنية باللغة الفرنسية، كما صوت نائبان منه ضد المشروع هم: المقرئ أبو زيد الإدريسي، ومحمد العثماني.

وحصلت المادتان على موافقة 144 نائبا مقابل معارضة نائبين وامتناع 118 نائبا.

وتنص المادة 2 من مشروع القانون الإطار المعدلة على أن "التناوب اللغوي: مقاربة بيداغوجية وخيار تربوي متدرج يستثمر في التعليم المتعدد اللغات، بهدف تنويع لغات التدريس إلى جانب اللغتين الرسميتين للدولة، وذلك بتدريس بعض المواد، ولا سيما العلمية والتقنية منها أو بعض المضامين أو المجزوءات في بعض المواد بلغة أو بلغات أجنبية"، كما تنص المادة 31 من مشروع القانون على تدريس بعض المواد، لا سيما المواد العلمية والتقنية بلغة أجنبية، وهما المادتين اللتين صوت عليهما العدالة والتنمية والاستقلال بالامتناع. فما هو المسار الذي قطعه مشروع القانون حتى تمريره بغرفتي البرلمان؟

في البدء كانت الرؤية

مطلب أن يكون اعتماد قانون إطار لمنظومة التربية والتكوين ملزما لكافة الفاعلين كان مطلبا تقليديا لكل المهتمين بالمنظومة التربوية، خاصة بعد فشل تنزيل الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

في سنة 2014، عين الملك محمد السادس مستشاره عمر عزيمان رئيسا للمجلس الأعلى للتربية والتكوين وكلفه بإعداد خارطة طريق كفيلة بإصلاح المدرسة المغربية. وبناء على ذلك، انكب المجلس الأعلى للتربية والتكوين على إعداد رؤية لإصلاح منظومة التربية والتكوين سماها "الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015_2030"، اختار لها شعار "من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء".

في 20 ماي 2015، قدم عمر عزيمان، رئيس المجلس الأعلى للتربية والتكوين مشروع الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية للملك في حفل حضره رئيس الحكومة السابق عبد الإله بنكيران، الذي كلفه الملك بتحويلها إلى مشروع قانون.

متاهات السياسة

انكب عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة السابق، على إعداد أول مشروع قانون إطار يتعلق بمنظومة التربية والتكوين، حيث كلف مستشاره السابق خالد الصمدي بمهمة التنسيق والتشاور مع باقي الفاعلين.

وقد صرح بنكيران، أنه سعى لإخراج مشروع القانون إلى حيز الوجود في عهده، إلا أن "جهات"، لم يذكرها بالاسم، طلبت منه عدم التسرع. ويبدو أن موقف عبد الإله بنكيران الرافض لتدريس المواد العلمية والتقنية باللغة الفرنسية بدل العربية قد كان من الأسباب التي جعلت "تلك الجهات" تطلب منه عدم التسرع في إخراج القانون، إذ صرح بنكيران أنه رفض التناوب اللغوي، الذي اقترحه المستشار الملكي عمر عزيمان، قبل أن يقبله على مضض. ظل مشروع القانون الإطار مجرد مسودة في رفوف رئاسة الحكومة، كما أن تزامن ذلك مع انتخابات 7 أكتوبر 2016 وما واكبها من تجاذبات سياسية لم يسمح بأن يرى المشروع النور في ذلك الوقت.

ولم يخرج مشروع القانون إلى حيز الوجود إلا في يناير من العام 2018 في عهد الحكومة الحالية، حيث قدمه محمد الأعرج، الذي

»

وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي سعيد أمزازي يبدو منشرحا مع كاتب الدولة المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي خالد الصمدي وكاتب الدولة المكلف بالتكوين المهني محمد الغراس بعد المصادقة على مشروع القانون الإطار.

رئيس الحكومة سعد الدين العثماني وإلى جانبه أمزازي بمجلس المستشارين.

« تولى مهمة وزير التربية الوطنية بالنيابة، بعد إعفاء الملك محمد السادس لمحمد حصاد.

جدل الفرنسة والمجانية

بعد مصادقة المجلس الحكومي على مشروع القانون الإطار، احتدم النقاش السياسي والأكاديمي حول نقطتين أساسيتين تتعلقان بالهندسة اللغوية ومجانية التعليم.
والملاحظ أن النسخة التي صادق عليها المجلس الحكومي كانت تنص على تدريس بعض مضامين ومجزوءات المواد العلمية والتقنية بلغة أجنبية، قبل أن يتم تعديلها في المجلس الوزاري، الذي انعقد تحت رئاسة الملك محمد السادس في 20 غشت 2018، ويتم التنصيص على "تدريس المواد العلمية والتقنية بأكملها بلغة أو بلغات أجنبية".
أما بخصوص مجانية التعليم، فقد نص مشروع القانون على مساهمة الأسر الميسورة في تمويل منظومة التربية والتكوين، وهو ما أثار جدلا حول معايير تحديد هذه الأسر، كما اعتبرها البعض ضربا لمجانية التعليم.
ورغم أن مشروع القانون أحيل على مجلس النواب في 5 شتنبر من 2018 إلا أن النقاش، الذي احتدم حول لغات التدريس والمجانية كان سببا في تعثره، قبل أن يتم الاتفاق على حذف المادة 48 من مشروع القانون التي تنص على مساهمة الأسر الميسورة في تمويل التعليم وإلزام الدولة بتعبئة موارد التمويل وتنويع مصادره من خلال مساهمة الجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية والقطاع الخاص.
وإذا كانت الفرق النيابية قد اتفقت على الإبقاء على مجانية التعليم، فإن لغات التدريس أدت إلى انقسام في صفوف الفرق النيابية، حيث ظل يعارضها حزب العدالة والتنمية والاستقلال، قبل أن يقرر الفريق النيابي للعدالة والتنمية الامتناع عن التصويت على المادتين المتعلقتين بالتناوب اللغوي، والتصويت بالإيجاب للمشروع برمته، فيما امتنع الفريق الاستقلالي عن التصويت للمشروع برمته، مما مكن مجلس النواب من تمريره في جلسة عامة في 22 يوليوز المنصرم.
وحصل مشروع القانون على موافقة 241 نائبا ومعارضة ٤ نواب، هم نائبا فدرالية اليسار، ونائبان من حزب العدالة والتنمية وامتناع 21 نائبا من حزب الاستقلال.

إلزامية التعليم

في هذا الصدد، حسم المشروع الجدل حول إجبارية التعليم بالنسبة للأطفال البالغين سن التمدرس. ويبدأ، بحسب مشروع القانون، من أربع سنوات إلى تمام 16 سنة.
كما نص المشروع على أن إلزامية التعليم تقع على عاتق الدولة والأسرة أو أي شخص مسؤول عن رعاية الطفل قانونا، ملزما الدولة بتحقيق هذا الهدف داخل أجل لا يتعدى ست سنوات.

انكب عبد الإله بنكيران، حينما كان رئيسا للحكومة، على إعداد أول مشروع قانون إطار للتعليم، حيث كلف مستشاره خالد الصمدي بالتنسيق مع باقي الفاعلين.

إعادة تنظيم التعليم

ومن بين المستجدات التي جاء بها مشروع القانون إعادة تنظيم التعليم المدرسي، ويشمل التعليم المدرسي التعليم الأولي، والتعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي، والتعليم الثانوي التأهيلي. وبموجب القانون الجديد، سيتم إرساء التعليم الأولي وفتحه في وجه جميع الأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين أربع وست سنوات ودمجه تدريجيا في التعليم الابتدائي في أجل أقصاه 3 سنوات، ويشكلان معا "سلك التعليم الابتدائي"، كما سيتم ربط التعليم الابتدائي بالتعليم الإعدادي في إطار سلك التعليم الإلزامي.
وبخصوص التكوين المهني، نص المشروع على إرساء روابط بين التعليم المدرسي والتكوين المهني ودمجهما في تنظيم بيداغوجي منسجم من خلال إحداث مسار للتعليم المهني يبتدئ من التعليم الإعدادي، وتعزيز سلك التعليم الثانوي التأهيلي بتنويع مسالكه والإعداد للتوجه نحو متابعة الدراسة بالتعليم العالي أو بالتكوينات المهنية التأهيلية والتعلم مدى الحياة.

إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة

نص مشروع القانون على ضرورة تعبئة جميع الوسائل المتاحة، واتخاذ التدابير اللازمة لتيسير اندماج الأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعية خاصة في منظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي، وتمكينهم من الحق في التعلم واكتساب المهارات والكفايات الملائمة لوضعيتهم.
وألزم القانون الحكومة بوضع مخطط وطني متكامل خلال أجل ثلاث سنوات للتربية الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعية خاصة... ■

الطوزي: القصر فوق الأحزاب.. ولكن له أفضليات

في هذا الحوار يعود محمد الطوزي، أستاذ العلوم السياسية، إلى حصيلة 20 سنة من عهد محمد السادس، اويعطي رأيه في الأوضاع السياسية والمجتمعية بالمغرب، ومكانة الإسلاميين، والفصل 47 من الدستور.

بلال مسجد - ترجمة بتصرف عن "تيلكيل"

كيف جرى إدماج الإسلاميين في اللعبة السياسية، بالخصوص منذ 2011؟

تم إدماج الإسلاميين بفضل قرار سياسي يعود إلى التسعينيات، وبسبب مسار خاص جدا نتج عن عدة توافقات، إذ أبدى الإسلاميون نوعا من الليونة. وهذا المسار، كما يعلم الجميع، يتجلى في "الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية" لصاحبها عبد الكريم الخطيب، الذي كان مقربا من القصر. ويبدو الأمر مثيرا للأهمية ويمثل حالة خاصة جدا مقارنة بالعالم العربي الإسلامي: النموذج الأقرب هو النموذج الأردني وإن لم يكن الأمر يتعلق حقا بنفس المسار. يعتبر كل هذا نتاجا، في الآن نفسه، لقبول موازين القوى الذي أخذ يترسخ في المجتمع، حيث أفلح الإسلاميون في توظيف الإسلام السياسي، من جهة، وتطور الإسلاميين أنفسهم، إسوة بتطور جماعة "الإخوان المسلمون" التي تشكل قاعدتهم العقدية، من جهة أخرى. الأمر هنا يتعلق بتحديد ذاتي لمجال التأثير، واختيار الدوائر الانتخابية... إنها في الواقع هندسة كاملة من الإجراءات والخطوات مكنتهم من التأقلم مع اللعبة السياسية واكتساب قواعدها. إنه تعُلُّم ضروري. فلا يجب أن ننسى أنه

أستاذ العلوم السياسية محمد الطوزي.

من الناحية السوسيولوجية، يعتبر هؤلاء نوعا ما غرباء (outsiders) عن الحقل السياسي المغربي، بما أنهم ينتمون إلى الطبقة المتوسطة الدنيا. في 2011 ظهر عنصر جديد: دستور جديد، مصداقية أكبر للمسلسل الانتخابي، تغيير في طبيعة الناخبين، الذين صاروا حضريين أكثر. إنها، في المحصلة مجموعة من العناصر جعلت النظام (système) يأخذ بعين الاعتبار موازين القوى المنبثق عن صناديق الاقتراع. **مع ذلك، لم يكن هذا الأمر بديهيا، إذا أخذنا بعين الاعتبار السياق الخاص الذي وصلوا فيه إلى السلطة...**

لم يجبروا أنفسهم على الوصول إلى السلطة. فقد كان في جعبتهم عقد من التجربة على مستوى البلديات، حيث شحذوا قدراتهم على التكيف مع القواعد، واكتساب الليونة أكثر من الأحزاب السياسية. لا أقول إنهم لم يكونوا مستقلين بل لهم قدرة باهرة على عقد التسويات. أعني هنا أن الوضع الجديد كان مؤسساتيا وليس سياسيا.

هل تغير الإسلاميون بعدما احتكوا بالسلطة؟

طبعا. وهذه قاعدة عامة في السياسة. فمواقف أي تنظيم سياسي تتغير وفقا لوجوده في المعارضة أم في السلطة(...). لما يصل المرء إلى السلطة، يقف على الواقع المعقد، وعلى ضرورة التسويات والتنازلات. على مستوى الطاقم السياسي، تتغير الأمور، فأولئك الذين يتمتعون بالشرعية التاريخية، والمهارة الخطابية، يفقدون تدريجيا تأثيرهم. إلا إذا ما فصلوا بين الدعامة الإيديولوجية والطاقم السياسي الذي تسند إليه الوظيفة التدبيرية.

لما نطبق هذه القاعدة العامة على الإسلاميين، نلاحظ جيدا أن هناك فصلا بين الجبهتين: إبقاء "حركة التوحيد والإصلاح" على مسافة محترمة لكي زوضع فيها إيديولوجيو الحزب، وبالتالي الحصول على تنظيم له طابع سياسي.

«

ومجمل القول، إن حزب "العدالة والتنمية" شرع في الممارسة منذ 1997، في صفوف المعارضة، بأولى منتخبيه الذين كانوا كلهم من المنظرين الإيديولوجيين قبل أن يصيروا مع الوقت من محترفي السياسة. هذه حالة أسماء مثل: مصطفى الرميد، الإدريسي المقرئ أبوزيد، عبد الإله بنكيران.

كثيرون يعتبرون أن القوس الذي فتح إبان الربيع العربي تم غلقه تدريجيا من طرف السلطة، ودليلهم: الخروقات على المستويين السياسي والحريات. ما رأيك؟

تلك آراء تعتبر اللعبة السياسية مسلسلا خطيا. والحال أنها ليست مسلسلا خطيا ينطلق من نقطة (أ) إلى (ب).. من مستوى للسلطة ليصل إلى الديمقراطية. الأمور لا تسير بهذه الطريقة، لا تاريخيا ولا سوسيولوجيا. لا يجب القول إنه في 2011، انتقلت كل مكونات النخبة السياسية إلى الإيمان بالديمقراطية. إن اللعبة السياسية في نهاية المطاف مجموعة من موازين القوى، وتظهر تركيبات جديدة وفقا لموازين القوى التي تبرز في الساحة.

أنت تتحدث عن حقوق الإنسان والحريات. هذه ليست قراءة سليمة. فالحديث عن حدوث تراجع في مجال الحريات مؤشر على أن مجموعة من التصرفات الأمنية القمعية صارت غير طبيعية، صارت اختلالات لم يعد ممكنا قبولها. والصخب المثار حول هذا الموضوع يعطي الانطباع بأننا عدنا إلى سنوات الرصاص، ولكن هذا غير صحيح. في الثمانينيات، كان بعض الأشخاص يثيرون هذا الأمر، ولكن في سرية، أما اليوم، فإن "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، وهو هيأة حديثة نوعا ما، أصدرت تقريرا حول تعذيب معتقلي الحراك يشير مباشرة إلى جهاز الدولة، وهذا شيء عظيم(...).

في نظرك، هل القصر محايد؟

ليس مفروضا فيه الحياد، فدستوريا هو جزء فاعل في اللعبة.

الملك محمد السادس يلقي خطابه العشرين للعرش.

لكنه من المفروض أن يكون فوق كل الأحزاب...

للقصر صلاحيات استراتيجية. والمغاربة قرروا ألا يكون طرفا محايدا. من الناحية المؤسساتية، هو فعلا فوق الأحزاب السياسية، وليس لديه أي حزب ولا أغلبية. ولكن لديه أفضليات وقناعات سياسية. ولم يطلب منه أي أحد أن يكون محايدا، فهناك قواعد للعبة السياسية تحظى عموما بالاحترام، بيد أن هذه القواعد يحددها مستوى الثقافة السياسية(...).

اليوم، هناك تحركات وتغييرات كبيرة، والفضاء المخصص لممارسة السلطة والمخول للحكومة واسع جدا. طبعا الحكومة ليست لها السلطة الكاملة ولكنها تتمتع بالعديد من الصلاحيات. وقد وظف "العدالة والتنمية" – أكثر من تجربة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال (في نهاية التسعينيات)- الموارد التي يتوفر عليها ووضع أعضاء في مراكز القرار بالجماعات الترابية التي يشرف على تدبير شؤونها، وجعل "زبناءه" يستفيدون من وجوده في السلطة. وجرى كل هذا بسرعة كبيرة. مثلا، حين تتبع طبيعة المعينين لتسيير الجامعات المغربية... باختصار، لا يمكن البتة القول إن هذا الحزب قد وضع على الهامش أو أنه لا يتمتع بأي سلطة.

هل العهد الحالي وفر الشروط اللازمة لتغيير عميق في المجتمع؟ الجواب: نعم. هل هذا التغيير قد تحقق؟ لا...

عاد بعض السياسيين إلى المطالبة بتعديل الفصل 47 من الدستور الذي يقول "يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات مجلس النواب". بصفتك عضوا سابقا في اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور، هل تعتقد أن لهذا النقاش ما يبرره؟

أعتقد أنه نقاش لا طائل من ورائه. يجب أن نترك الوقت للممارسة الدستورية وإعطاء دور أكبر للمحكمة الدستورية. فحتى ما سمي بـ"البلوكاج" يعتبر جزءا من اللعبة

« البرلمانية التعددية. لا أقول الديمقراطية بل التعددية (...).

إن هذا النقاش لا يتناول سوى الدستور المكتوب، ما يخفي الوزن المهم للدستور غير المكتوب الذي مازال يسير المغرب وبقواعد لا يتضمنها أي قانون...

نعم، طبعا. ولكن دعنا نتحدث هنا عن الدستور الفرنسي لـ1958. فطيلة عقد من الزمن، نظمت هذه الوثيقة سلطات نظام مستبد، وأعي جيدا ما أقول هنا. ولكن شيئا فشيئا، ومع مرور الولايات التشريعية وقفنا على لحظات تحولت فيها الجمهورية الخامسة إلى نظام برلماني. ثم كانت هناك فترات للتعايش (بين رئيس يساري ووزير أول يميني أو العكس). واليوم نحن أمام لحظة صار فيها النظام مشخصنا مع إيمانويل ماكرون.

إن الدستور المغربي أكثر انفتاحا من الدستور الفرنسي لـ1958. فالملك، مثلا، لا يمكنه

القصر فوق الأحزاب السياسية، وليس لديه أي حزب ولا أغلبية. ولكن لديه أفضليات وقناعات سياسية.

حل الحكومة. والفرق بيننا أن فرنسا تتمتع بثقافة سياسية، بسلطات مضادة، ولها وسائل إعلام، ورأي عام يتحلى بالنضج، وتتوفر على مرجعية تاريخية ديمقراطية وليبرالية. هذا هو الفرق. فالدستور لا يغير الأمور، بل يسمح بالتمييز بين "الحلال" و"الحرام".. الشرعي وغير الشرعي.. الدستوري وغير الدستوري. أما ما يساهم في تغيير الأمور وتطورها فهو تلك العناصر المشار إليها أعلاه. والحال أن الثقافة السياسية مهمة في المغرب، والسلطات المضادة تتشكل شيئا فشيئا، ولدينا مجتمع مدني نشيط، إذن على الأحزاب السياسية أن تنظم نفسها بشكل مغاير... وهذا يتطلب بعض الوقت.

الملك خلال افتتاحه للبرلمان.

الجميع يدلون بدلوهم في تقييم حصيلة عهد محمد السادس. ما السبيل في نظرك إلى اعتماد تحليل رصين؟

إن التقييم يحدث كل سنة. يمكن الحديث عن حصيلة التجهيزات، وهي مثيرة. ويمكن الإشارة إلى انخفاض مستوى الفقر، وهو مثير أيضا. ويمكن تقييم حصيلة تدبير الموارد الطبيعية، وهي سيئة جدا. وعلى أي حال، لا يمكن أثناء تقييم حصيلة عهد كامل أن نلقي بمسؤولية كل شيء على الملك.

ما هي حصة كل مؤسسة من مؤسسات النظام المغربي في هذه الحصيلة؟

إن نظام تحديد المسؤوليات في المغرب يتسم بالكثير من الغموض، ولكن في الوقت ذاته نكتشف أن للمغرب حصيلة ليست مرتبطة بالملك ولا بالحكومة.

وعلى أي، إن كان السؤال هو: هل العهد الحالي وفر الشروط اللازمة لتغيير عميق في المجتمع؟ فالجواب: نعم. هل هذا التغيير قد تحقق؟ لا، ليس بعد..التغيير جار.

إن أردنا ان نكون صارمين، فيجب الإقرار بأن العمود الفقري لكل هذا هو التعليم. والحال أن نظامنا التعليمي تعوزه الفعالية، ليس فقط على المستوى التدبيري، بل كذلك على مستوى الاختيارات المجتمعية. ولحد الآن، تجري الأمور بناء على التوافق مع مجتمع محافظ لا يعرف ماذا يريد. ويتم فقط تأخير الانهيار والفوضى بقيام الأسر بتعليم أبنائها بالاستثمارات الخاصة. فالنخبة تجدد نفسها بشكل مقبول، ولكن باقي الطبقات متروكة لحال سبيلها.

وهذا ليس مشكل الملك ولا الحكومة، بل هو مشكل المجتمع برمته، الذي يبدو شيزوفرينيا حول هذه القضايا. لك مثال على هذا في الصراع الضاري الذي ميز النقاش حول لغة التدريس. ويجدر هنا التذكير أن أغلبية الطبقة السياسية يهيمن عليها المدرسون - المحافظون في أغلبهم- الذين يعدون في الآن نفسه ضحايا النظام (système) وجلاديه. ■

البنك الدولي:

حصيلة المغرب في الشغل مخيبة

يعيد تقرير جديد للبنك الدولي التذكير بحقيقة تؤكدها العديد من المؤسسات الدولية والمحلية، فقد خصص المغرب موارد مهمة من أجل تحقيق استثمارات وازنة في القطاعات الاقتصادية المعتبرة استراتيجية للنمو، ورفع الإنتاجية وخلق القيمة المضافة وتوفير فرص العمل، غير أن الحصيلة جاءت دون الانتظارات.

المصطفى أزوكاح

يقوم تقرير البنك الدولي الجديد، بتشخيص للقطاع الخاص، حيث ينكب على تحليل السوق المغربية، وينصح بجيل جديد من الإصلاحات الرامية إلى نمو القطاع الخاص، وإحداث فرص العمل وتحسين الكفاءات، وهو تقرير يندرج ضمن إطار الشراكة الثنائية الذي يغطي الفترة بين 2019 و2024.

تحفيزات مغرية

ويسجل التقرير أن قطاعات مثل الطيران والإلكترونيك والسيارات والطاقات المتجددة، استفادت من الموارد العمومية وتحفيزات مغرية، بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما عملت الحكومة على تحسين مناخ الأعمال الذي ربحت المملكة في التصنيف الخاص به تسع نقاط، كي تحتل المرتبة 60 بين 190 اقتصادا.

غير أن التقرير يسجل أنه رغم معدل الاستثمارات المرتفع، الذي يعتبر من بين الأعلى في العالم، حيث وصل إلى 34 في المائة من الناتج الإجمالي المحلي في العام الواحد منذ منتصف سنوات 2000، إلا أن الآثار على مستوى النمو الاقتصادي والتشغيل والإنتاجية، جاءت مخيبة.

»

ويلاحظ أن بلدانا مثل كولومبيا والفلبين وتركيا، بلغت معدلات نمو مشابهة أو أعلى، مع مستويات استثمار أقل من تلك التي بلغها المغرب، مؤكدا أن البلدان التي حققت إقلاعا اقتصاديا، هي تلك التي تمكنت من تحقق معدلات نمو تتجاوز 4 في المائة خلال عقود، مع توزيع ثمار ذلك بسرعة عبر خلق فرص عمل، مقابل 2,7 في المائة في المغرب بين 2000 و2017 وفقط 1,6 في المائة بين 1990 و2000.

وذهب التقرير إلى أن الاقتصاد المغربي حقق نتائج مخيبة على مستوى توفير فرص العمل، ففي الوقت الذي ارتفع صافي عدد الأشخاص الذين يوجدون في سن العمل بـ270 ألف شخص سنويا بين 2012 و2016، لم يتم خلق سوى 26400 فرص عمل سنويا، كما أن 17 في المائة فقط من الساكنة في سن العمل تتوفر على فرصة عمل رسمي، و10 في المائة يتوفرون على فرص عمل في القطاع الخاص. ويعتبر أن أرباح الإنتاجية كانت ضعيفة، فعلى المدى الطويل، بين 1970 و2011، لم يسجل الاقتصاد أي ربح على مستوى الإنتاجية الشاملة لعوامل الإنتاج. ويبدو، حسب التقرير، أنه حدث تحسن في سنوات 2000، مع أرباح إنتاجية إيجابية، غير أنها لم تكن كافية من أجل دعم النمو الاقتصادي الحالي.

الأثر المحدود

يشير البنك الدولي إلى أن مكونات الاستثمار، تكشف عن أسباب الأثر المحدود لمجهود الاستثمار الملحوظ الذي يبذله المغرب، فالقطاع العام الذي يستثمر عبر الشركات العمومية، يمثل نصف جميع الاستثمارات المنجزة بالمملكة، غير أنه يؤكد على أن تلك الاستثمارات، كانت جزئيا مكلفة، وقابلة للنقاش على مستوى العلاقة بين الجودة والسعر. ويؤكد على أنه بينما أنجزت العديد من الاستثمارات في البنيات التحتية، فإن المشاريع المختارة من أجل الاستفادة من التمويل العمومي لا تأخذ، بشكل كاف، مشاكل الفعالية ويمكن أن تنعكس على الإنتاجية وخلق فرص العمل. ويشدد على أنه لا يمكن للمغرب التعويل على تراكم الرأسمال (Accumulation du capital)

التحفيزات للاستثمار الأجنبي كان لها أثر محدود على الشغل.

من أجل تدارك الفارق مع البلدان ذات الدخل الأكثر ارتفاعا، لأن ذلك سيقتضي استثمارات مرتفعة دائما، ما يهدد التوازنات الماكرواقتصادية، ويؤكد على وجود وفارق في توزيع الرأسمال بين القطاعات، وكذلك الدور الذي تضطلع به المقاولات العمومية.

ويذهب إلى أن ضعف مساهمة اليد العاملة في النمو، رغم الديمغرافيا المساعدة لساكنة شابة ومتزايدة، يعكس الصعوبة التي يجدها الاقتصاد في تعبئة الرأسمال البشري المتوفر، خاصة الشباب والنساء.

وأكد على أن البلدان التي تمكنت من الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة، هي تلك التي حققت أرباح إنتاجية مرتفعة في فترة طويلة، مشيرا إلى أن هذه الأرباح لا يمكن أن تتحقق، فقط بالاستثمارات المادية، بل بجهود منتجة تروم تراكم الرأسمال البشري والمؤسساتي.

الشركات الشابة

يتصور البنك الدولي، في تقريره، أن قطاعا خاصا أكثر دينامية ضروري من أجل خلق فرص عمل أكثر، مشيرا إلى أن الثابت في العالم أن أغلب فرص العمل أحدثت من قبل شركات شابة عمرها أقل من خمسة أعوام، مؤكدا على أنه يتوجب على المملكة خلق بيئة مساعدة للمقاولات، كي تلج الأسواق وتتطور وتصدر.

وأشار إلى أن ذلك يستدعي شروط مواتية للمنافسة المنصفة، ورأسمالا بشريا، وكفاءات ذات جودة عالية، كي تستجيب لحاجيات اليد العاملة الحديثة، وتشجيع المبادرات الرامية إلى تشجيع مبادرات المقاولات، وتيسير الولوج لتمويل المقاولات الصغيرة والشركات الناشئة (Start up).

ولاحظ أنه في القطاع الخاص، جرى دعم النمو الاقتصادي عبر الشركات الراسخة (Entreprises établies)، وليس من قبل شركات شابة، مسجلا أن تلك المقاولات القائمة، تستثمر، بشكل خاص، في القطاعات التي لا تعرف منافسة كبيرة مثل العقار والبناء.

وشدد على أنه باستثناء الشركات، العاملة في المناطق الحرة عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لم تنجح الشركات الشابة في منافسة تلك الراسخة أو خلق فرص عمل بمستويات مهمة، ملاحظا أن أغلب القطاعات الأكثر دينامية وذات القيمة المضافة المرتفعة لا تمثل سوى حصة ضعيفة في نمو التشغيل. ■